الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.23

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
00 January 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حنيف . . . . . (ماليزيا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-55502 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/66/87)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (A/66/156 و 161 و 203 و 204 و 216 و 225 و 253 و 254 و 262 و 264 و 265 و 268 و 269 و 270 و 271 و 272 و 274 و 283 و 284 و 285 و 289 و 290 و 293 و 310 و 314 و 325 و 330 و 342 و Add.1 و 372)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (A/66/267 و 322 و 343 و 358 و 361 و 365 و 374 و 518)

١ - **السيدة بيلاي** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)، عرضت تقريرها السنوي (A/66/36) الذي يركز أساساً على الأولويات المواضيعية الست لمفوضية حقوق الإنسان، وقالت إن حركات الاحتجاج في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أكدت مجدداً وصول حقوق الإنسان إلى مناطق كان يبدو ذات يوم أن القمع وإنكار الحقوق فيها ظرفان مؤبدان. وذكرت أن المفوضية قد عملت على دعم السعي إلى بلوغ الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني وفي المحافل الدولية.

٢ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بآليات حقوق الإنسان ترحب المفوضية باشتراك جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة في عملية الاستعراض الدولي الشامل. وقد قدمت المفوضية الدعم إلى الدول في إعداد استعراضاتها واقترحت سبلاً عملية لمتابعة التوصيات. ووجّه أكثر من ٨٩ عضواً دعوات دائمة للإجراءات الخاصة، ولكن المكلفين بولايات ظلوا يواجهون صعوبات في تأمين الموافقة على زيارة الدول، ومنها دول كانت قد وجهت دعوات. ولذلك، فهي تحث الجمعية العامة على تشجيع تكثيف الحوار على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي.

٣ - وذكرت أن عدد الهيئات التعاهدية قد تضاعف على مدى السنوات العشر الماضية وصحبته زيادة في عدد حالات الانضمام وتقديم التقارير؛ أما النقطة السلبية فهي تحميل النظام ما يفوق طاقته من أعباء. وأوضحت أن المفوضية تيسر الحوار بين أصحاب المصلحة لإعداد اقتراحات لتعزيز النظام. وذكرت أن الفهرس العالمي لحقوق الإنسان، الذي هو أداة إلكترونية تديرها المفوضية، مبتكر لدراسة إعمال آليات الأمم المتحدة والدعوة لتشجيع تلك الأعمال. وهو يسمح بالقيام على نطاق واسع بتعميم توصيات الهيئات التعاهدية والإجراءات الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان وملاحظاتها لمساعدة الدول على تنفيذ التوصيات وترشيد المتابعة على الصعيد الوطني.

٤ - وأضافت قائلة إن المفوضية تواصل توجيه الانتباه إلى التمييز واللامساواة، بما في ذلك التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية. وفي حزيران/يونيه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ١٩/١٧ في هذا الصدد الذي طلب من المفوضية التكليف بإجراء دراسة متخصصة لإصدارها في دورة المجلس التاسعة عشرة. وقد قامت مفوضية حقوق الإنسان بدور بارز في السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي، المحتفل بها عام ٢٠١١، إذ وضعت إطار عمل على صعيد المفوضية لمكافحة التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي. كما أطلقت المفوضية برنامج زمالة يهدف إلى تمكين المنحدرين من أصل أفريقي، وقدمت مساعدات تقنية إلى خمسة بلدان لوضع خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري.

٥ - وجرى الاحتفال مؤخراً بمرور ٢٥ سنة على صدور 'الإعلان المتعلق بالحق في التنمية'، ليكون مصدر إلهام لمواصلة الأنشطة الرامية إلى النهوض بالحق في التنمية بعد عام ٢٠١١. وسعياً لتحقيق مهمة المفوضية الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان في سياق الهجرة، ألقت المفوضية الضوء على حالة جميع المهاجرين، بمن فيهم غير النظاميين، الذين تُنتهك حقوقهم الإنسانية بشكل روتيني.

٦ - وفيما يختص بمكافحة الإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان في سياق النزاع المسلح وانعدام الأمن، قادت مفوضية حقوق الإنسان جهود الأمم المتحدة في ميدان العدالة الانتقالية، التي تمثل في حالات ما بعد النزاع عنصراً رئيسياً لضمان عدم التجاوز عن الجرائم وعدم استدامتها بإفلات الجناة من العقاب. وفي هذا الصدد، قدمت المفوضية مشورة تقنية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مشروع قانون لإنشاء دوائر خاصة لمحاكمة منتهكي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقالت إن تدريس حقوق الإنسان وسيلة هامة لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون والديمقراطية. وقد نفذت المفوضية برامج لتدريس حقوق الإنسان، وقدمت المساعدة إلى الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني، وأنشأت في هذا الصدد أدوات متصلة بالموضوع.

٧ - وأردفت قائلة إن التطورات المستجدة في الآونة الأخيرة في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والحالات الأخرى، التي من قبيل الحالة القائمة في السودان والحالة القائمة في كوت ديفوار، قد أبرزت الحاجة الماسة إلى استحداث طرائق مستدامة لمنع تصعيد العنف ولحماية المدنيين على وجه السرعة وبشكل فعال. وإضافة إلى ذلك، أودت الجريمة العنيفة الواسعة النطاق في عدد متزايد من البلدان إلى إضرار هائل بحقوق الإنسان. إلا أن مكافحة الجريمة يمكن أن تسفر، إذا لم تنفذ باحترام تام لحقوق الإنسان، عن زيادة الاعتداءات على حقوق مَن تسعى المفوضية إلى حمايتهم.

٨ - وقالت في ختام كلمتها إنه في مواجهة التحديات الكبرى والتوقعات المتعاظمة بات من الصعوبة على نحو مطرد أن تجاري المفوضية تضاعف الولايات وطلبات المساعدة. وأعربت عن ترحيبها بمقرر الجمعية العامة القاضي بالنظر في سبل للإسراع بتوفير الموارد الأساسية من أجل الاستجابة للولايات العاجلة ذات الحساسية الزمنية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قالت إن الدعم لازم من جميع دول الأعضاء لنضمن أن يكون برنامج حقوق الإنسان الدعامة الثالثة التي يستند إليه كيان الأمم المتحدة وان يستجيب هذا البرنامج لمطالب الناس المشروعة في كافة أنحاء العالم.

٩ - **السيد كاماو** (كينيا)، تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن المجموعة تبدي امتنانها للمفوضة السامية تقديراً لدورها في مجال حقوق الإنسان في أفريقيا وعلى الصعيد العالمي، وتؤكد تأييدها لحقوق الإنسان والتزامها بها. ورغم ذلك، فإنها تجزع لتحيز المفوضية للحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان بود المجموعة أن ترى مقترحات تدعو إلى إسهام أقوى بصدد تلك الحقوق لتعزيز التآلفات بين مجموعتيّ الحقوق المترابطتين. إذ أن التنمية واحترام حقوق الإنسان شيئان يعتمد كل منهما على الآخر، ولا يمكن ضمان حقوق الإنسان في بيئة يسودها الفقر المدقع والجوع والمرض.

١٠ - وأضاف قائلاً إن كثيراً من صكوك حقوق الإنسان يفرض التزامات مرهقة تقتضي دراية فنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي أن تعزز المفوضية قدرتها على توفير المساعدة التقنية والدعم اللازمين للدول الأعضاء عند

الطلب. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن ينعكس في تركيبة موظفي المفوضية التنوع التام للجنس البشري. وقد أصرت أفريقيا دائماً على أن اختلال التوازن في تكوين المفوضية له مردود سلبي على فعاليتها ويؤخر بلوغ حقوق الإنسان بشكل جماعي.

١١ - وبينما تقدّر المجموعة الأفريقية الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز وأعمال العنف الموجهة ضد أي فرد، فإنها معنية بالمحاولات الرامية إلى تقويض حقوق الإنسان الدولية بالسعي إلى فرض مفاهيم أو أفكار تتصل بقضايا اجتماعية تخرج عن إطار منظومة حقوق الإنسان، وبشأن إنفاق الموارد على قضايا تلحق الضرر بحقوق معترف بها دولياً من قبيل الحق في التنمية والحق في الغذاء. وينبغي أن تتصرف المفوضية بانضباط ريثما تحدد الدول الأعضاء جميعها نطاق الأفكار التي من هذا القبيل ومجال تطبيقها.

١٢ - ومضى قائلاً إنه لا يمكن أن تدّعي أية دولة أنها قد أوفت بجميع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. ففي بعض الأحيان، يكون النهج المفرط التسييس المتبع في معالجة قضايا حقوق الإنسان خطراً على إعمال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وينطوي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على ما هو أكثر من تحديد المخطئين المزعومين أو دعوة الجناة إلى حُسن التصرف. والتحسين الحقيقي يقتضي قدراً من المنظور التاريخي، والتواضع، والالتزام السياسي، والحساسية الثقافية، والموارد، والجهود الطويلة الأجل في مجالات من قبيل التعليم، والرعاية الصحية، والقضاء على الفقر والجوع، فضلاً عن بناء المؤسسات وتعزيزها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو المجموعة الأفريقية إلى زيادة الدعم وإلى شراكة حقيقية مع كل من مفوضية حقوق الإنسان والمجتمع الدولي.

١٣ - **السيد ماك – دونالد** (سورينام): قال إن بلده يقدّر التوجيه الذي تلقاه من مفوضية حقوق الإنسان أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل ويأمل أيضا أن تقدم المفوضية الدعم لإقامة نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك تخليداً لذكرى العبيد الذين جرى نقلهم عبر المحيط الأطلسي. وتساءل عما إذا كانت المفوضية ستبدأ برامج جديدة لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الغاية الثالثة المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومضى قائلاً إن المفوضة السامية قد ذكرت أيضاً أنها تقدم المشورة التقنية بشأن مشروع قانون لمحاكمة منتهكي القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قال إن من المفيد أن نعرف ما إذا كان القانون سينطبق على حُفاظ السلام التابعين للأمم المتحدة الذين ينتهكون حقوق الإنسان أثناء اشتراكهم في عمليات حفظ السلام.

١٤ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت إن المكسيك تؤيد الأولويات المواضيعية للمفوضية ويهمها الحصول على معلومات بشأن بعض الإجراءات التي تضطلع بها المفوضية لمنع انتهاك الحقوق الإنسانية للمهاجرين.

١٥ - **السيدة مورش سميث** (النرويج): قالت إن بلدها يرحب بالدور القيادي التي تؤديه المفوضية في منظومة الأمم المتحدة بصدد العدالة الانتقالية وتود أن تعرف طريقة عمل المفوضية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لضمان وجود نهج منسق متماسك إزاء سيادة القانون والمساءلة. وأعربت عن تأييد النرويج القوي للتركيز على انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها التمييز القائم على التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية. وقالت إن النرويج تتطلع إلى الدراسة المطلوبة في قرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٧ وتود أن تعرف الطريقة التي بفضلها يمكن أن تقدم الدول الأعضاء الدعم للمفوضة السامية في النهوض بهذه الخطة.

١٦ - واسترسلت قائلة إن الاحترام التام لاستقلال المفوضية أمر فائق الأهمية لضمان بقائها صوتاً موضوعياً قوياً ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وأشارت إلى ما تتحمله الدول الأعضاء من مسؤولية فيما يختص بضمان توفير الموارد الأساسية وإتاحتها لتتمكن المفوضية من الاستجابة للولايات العاجلة ذات الحساسية الزمنية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

١٧ - **السيدة سمية بو حاميدي** (المغرب): قالت إن بلدها يرحب بالاهتمام الخاص المولى، في تقرير المفوضة السامية، للحق في التنمية وسيكون من دواعي تقديرها الحصول على أحدث المعلومات بشأن الأنشطة التي تخطط لها المفوضية للاحتفال بمرور خمس وعشرين سنة على صدور إعلان الحق في التنمية. ومضت قائلة إن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تسهم إسهاماً قيماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وإن آلية الاستعراض الدوري الشامل تتسم بأهمية هائلة فيما يختص بمساعدة الدول على تحسين الحالة الميدانية لحقوق الإنسان فيها. وفيما يختص بقضية تعزيز منظومة الهيئات التعاهدية، يقترح المغرب أن تخاطب المفوضة السامية الجمعية العامة، عن طريق حدث جانبي أو إحاطة غير رسمية، لكي تُدشن النقاش فيما بين الدول الأعضاء.

١٨ - **السيد يحياوي** (الجزائر): طلب من المفوضة السامية أن تعلّق على الدور الذي يمكن أن تؤديه المفوضية كي تتضمن الإجراءات الخاصة احترام ولاياتها، وأن تعلّق أيضاً على مسألة وضع مدونة سلوك لضمان استقلال تلك الإجراءات واستناد أعمالها إلى الثقة والتعاون مع الدول الأعضاء وتجنب التسييس. وأعرب عن ترحيب الجزائر بالمشاورات المتعلقة بفتح مكاتب قطرية وإقليمية تنشئها المفوضية بالتعاون مع الدول المعنية. وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت خطة إنشاء المكاتب الإقليمية الجديدة تقضي بالتوزيع الجغرافي العادل فيما يختص بالموظفين العاملين فيها.

١٩ - وأردف قائلاً إن المفوضة السامية لم تذكر عند إشارتها إلى حماية حقوق الإنسان المقررة للمهاجرين الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي صدَّقت عليها، في الغالب، البلدان الأصلية. وأعرب عن اعتقاده بأن من المفيد معرفة ما تفعله المفوضية لتشجيع كافة بلدان العالم على التصديق على تلك الاتفاقية.

٢٠ - **السيدة زولوتوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن أحداث 'الربيع العربي' قد أضافت الشيء الكثير إلى أعمال مفوضية حقوق الإنسان. ومسألة توفير موارد مالية غير مدرجة بالخطة، لا سيما فيما يختص بقرارات مجلس حقوق الإنسان، لم يبت فيها بعد. وهي تود معرفة الطريقة التي تستخدمها المفوضة السامية لمعالجة الحالة. والاجتماع الوحيد المعقود مع الدول الأعضاء في مدينة سيون، السويسرية، غير كاف لإعداد قرارات مناسبة للتغلب على الحالة الراهنة للهيئات التعاهدية. وينبغي أن توفر المفوضة السامية معلومات بشأن خططها الرامية إلى النهوض بعملية الدراسة المتعمقة.

٢١ - وقد جرت الإشارة إلى فهرسة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات لمساعدة الحكومات على تنفيذها. وسيكون من المفيد معرفة التوصيات التي ستدرج وكيف يساعد الفهرس على التنفيذ. وبينما يوافق الإنسان على ضرورة عدم بقاء انتهاكات حقوق الإنسان بلا عقاب ينبغي أن ينصبّ التركيز الرئيسي لأعمال المفوضية على تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء عملاً على تحسين تعاونها. وفيما يختص بولاية المفوضة السامية، ينبغي ألا يُعاد تركيزها للانصراف عن سياسة مساعدة الدول في مجال حقوق الإنسان والتحول إلى وظيفة القاضي الدولي.

٢٢ - **السيد دي باصستامانته** (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): أشاد بأعمال المفوضية فيما يختص بالاستجابة للتغيرات الدرامية والأحوال المتطورة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإن أعرب في الوقت نفسه عن الانزعاج الشديد إزاء الحالة المتفاقمة في الجمهورية العربية السورية وعن أمله في أن تستجيب سلطاتها إلى الدعوة للتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المعينة من قبل مجلس حقوق الإنسان. وأعرب عن أمله في الحصول على معلومات بشأن إنشاء مكتب إقليمي لشمال أفريقيا. وذكر أن وفده سيرحب بآراء المفوضة السامية بشأن كيفية موالاة تعزيز تكامل حقوق الإنسان ودعامة السلم والأمن التي تقوم عليها الأمم المتحدة. كما أعرب عن ترحيبه بالحصول على مزيد من المعلومات بشأن التدابير المقبلة الرامية إلى تعزيز منظومة الهيئات التعاهدية.

٢٣ - **السيدة لي زياومي** (الصين): قالت إن الجهود الرامية إلى كفالة الحق في التنمية ينبغي ألا تقتصر على الاحتفال بمرور ٢٥ سنة على 'الإعلان' بل ينبغي أن تزيد التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تقدم المفوضية، حسب الطلب، خطة إدارية استراتيجية تبين مصدر وتوزيع الموارد لينظر فيها مجلس حقوق الإنسان، وينبغي أن تنصت المفوضية أيضاً إلى آراء كافة البلدان لكي تحصل على توافق آراء عام. ولكي تحقق المفوضية دورها في مجال التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ينبغي أن تتقيد بالتفويض المحدد لمجلس حقوق الإنسان، وأن تتقيد بمبادئ التراهة، والموضوعية، والحياد، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، وأن تعزز الحوار السياسي مع جميع الأطراف المعنية.

٢٤ - **السيدة فريدمان** (المملكة المتحدة): أشادت بدور المفوضية النشط إلى أقصى الحدود فيما يختص بإلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما في الجمهورية العربية السورية، ودعت الحكومة السورية إلى الإيقاف الفوري لكافة انتهاكات حقوق الإنسان وإلى حماية الشعب السوري. وقالت إن المجلس قد تصرف أيضاً بشكل حاسم فيما يختص بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق قراره الريادي ١٩/١٧، المتعلق بحقوق الإنسان والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية، والدورات الخاصة المعنية بكوت ديفوار، وليبيا، والجمهورية العربية السورية. وتمثل الإجراءات الخاصة مورداً أساسياً لمعالجة الحالات الداعية إلى القلق، ولكنها لا تزال تواجه صعوبات فيما يختص بترتيب الزيارات لبعض الدول. وعلى وجه التحديد، فإن المملكة المتحدة تدعو حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى تيسير الدخول للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد.

٢٥ - والمملكة المتحدة تولي أهمية كبرى للهيئات التعاهدية، وتأمل أن توليها المفوضة السامية ما تستحقه من أولوية عليا عند تخصيص الموارد. كما تتطلع المملكة المتحدة إلى اقتراحات المفوضة السامية الهادفة إلى تعزيز المنظومة دون إضافة قدر كبير من الاحتياجات من الموارد، كما تأمل أن يولى الاهتمام لعمليات الاختيار الوطني لأعضاء الهيئات التعاهدية تشجيعاً للدول على تسمية أعضاء مستقلين عن الحكومات ولديهم الدراية الفنية اللازمة لمساعدة الدول على تنفيذ التزامات كل منها.

٢٦ - **السيد اليافعي** (الإمارات العربية المتحدة)، تكلم باسم مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي، فقال إن الدول الأعضاء في المجموعة قد عملت على تمكين منظومة الأمم المتحدة من اتخاذ تدابير لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك اتخاذها في المناطق الخاضعة للاحتلال الأجنبي. وفيما يختص بإشارة المفوضة السامية إلى التوجه الجنسي، يساور المجموعة قلق شديد إزاء محاولة إدخال فكرة غير محددة، بلا أساس قانوني في أي صك دولي من صكوك حقوق الإنسان، في

الأمم المتحدة، ومحاولة التركيز على أفراد معينين استنادا إلى أفضلياتهم وسلوكياتهم الجنسية، بينما يجرى تجاهل التعصب الشائع والتمييز المستند إلى عوامل أخرى، منها كراهية الأجانب. والأفراد لا يولدون ضعفاء ولكنهم يصيرون ضعفاء بفعل ظروفهم الاقتصادية – الاجتماعية.

٢٧ - وأضاف قائلاً إن المجموعة ترى أن ثمة محاولة تبذل لفرض أفكار غير محددة على أعضاء الأمم المتحدة في مجموعهم دون أي أساس قانوني أو تعريف متفق عليه بشأن نطاقها. ولذلك، ترفض الدول الأعضاء في المجموعة بيان المفوضة السامية وما ورد في تقريرها من إشارات فيما يختص بهذه الأفكار وتود أن يجرى في المستقبل تحاشي الإشارات التي من هذا القبيل في تقرير رسمي صادر عن هيئة تابعة للأمم المتحدة.

٢٨ - **السيدة هورسينغتون** (أستراليا): قالت إن وفدها يود أن يعرف رأي المفوضة السامية بشأن ما تتوقعه من الجولة الثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل وبشأن أنواع آليات المتابعة أو تقاسم المعلومات التي يمكن أنشاؤها لتقييم أداء فرادى البلدان.

٢٩ - **السيد تاغل** (شيلي): قال إن شيلي تؤيد كافة التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز، بما فيها المبادرة الرامية إلى إنشاء نصب تذكاري لتخليد ذكرى العبيد المنقولين عبر المحيط الأطلسي. وأضاف قائلاً إن العمال المهاجرين يتضررون بشدة من التمييز، وإن شيلي تبذل جهدها لإعمال حقوقهم. وبينما تؤكد شيلي مجدداً التزامها إزاء مفوضية حقوق الإنسان سيكون من دواعي تقديرها الحصول على مزيد من المعلومات بشأن صلة المفوضية مستقبلاً بوكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما الوكالات التي تعالج قضايا حقوق الإنسان.

٣٠ - **السيدة كافاناغ** (نيوزيلندا): قالت إن بلدها لا يزال يؤيد بقوة استقلال ونزاهة المفوضة السامية والمفوضية، التي هبت لتلبية مجموعة استثنائية من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان على مدى السنة الماضية، وهي ترحب بالجهود الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في كافة مجالات عمل الأمم المتحدة. ولذلك، تود الاستماع إلى آراء المفوضة السامية بشأن الخطوات الأخرى التي يمكن خطوها لإدماج حقوق الإنسان في المناقشات الجارية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح أنه يلزم إجراء تغيرات على منظومة الهيئات التعاهدية. ويتطلع وفد نيوزيلندا إلى إعداد المفوضة السامية لمقترحاتها المقبلة، كما يرحب بالتعليقات على الاقتراحات التي تعتبرها المتكلمة الأكثر فائدة لتحسين أداء المفوضية.

٣١ - **السيد شباربر** (ليختنشتاين): تساءل عما تخلّفه الولايات العاجلة المتعلقة بحقوق الإنسان التي أناطها مجلس حقوق الإنسان بالمفوضة السامية من أثر على ميزانية مفوضية حقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إن إصلاح الهيئات التعاهدية قد نفذته تلك الهيئات نفسها بأشد الصور كفاءة وفاعلية، بالتشاور الوثيق مع الدول الأطراف. وينبغي بذل الجهود بشأن تدابير عملية معينة بدلاً من الاشتراك في محاولات حكومية دولية لإحداث تغيرات كاسحة. وسوف يكون من المفيد معرفة ما تعتبره المفوضة السامية السبل الواعدة أكثر من غيرها لإصلاح الهيئات التعاهدية. وأعرب عن قلق ليختنشتاين لأنه بدا مؤخراً أن حقوق الإنسان قد جرى عزلها عن التيار الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة. واختتم كلمته متسائلا عما إذا كانت المفوضة السامية تشاركه تقييمه هذا وعما يمكن عمله، إذا كان الأمر كذلك، لإحداث تحول تام في الموقف.

٣٢ - **السيدة بوتين** (كندا): قالت إن كندا لا تزال تشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في أماكن شتى حول العالم، ومنها جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الديمقراطية

الشعبية. وتنشئ الحكومة الكندية في الوقت الحاضر مكتباً، داخل وزارة الخارجية، معنياً بالحرية الدينية لكي يعطى دفعة للحق في حرية العقيدة الدينية والضمير باعتبار ذلك هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الخارجية الكندية؛ وهي تود أن تعرف الخطوات التي يمكن أن يخطوها المجتمع الدولي لإعطاء دفعة لهذا الحق. وإضافة إلى ذلك، لا يزال القلق يساور كندا لأن بعض الجهات تواصل إساءة استعمال المنتديات الدولية لتسييس الآراء المناهضة للسامية، وتساءلت عن نوعية التدابير التي ينبغي للمجتمع الدولي التركيز عليها لإحداث تغيير فعال في هذا الصدد.

٣٣ - **السيد رافتر** (أيرلندا): قال إن المفوضة السامية قد أشارت في تقريرها إلى تعزيز الهيئات التعاهدية. وتود أيرلندا أن تعرف الخطوات المقبلة في هذه العملية، وهي تتطلع إلى الدراسة التي كلفت المفوضية البعض بإعدادها بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٧ المتعلق بحقوق الإنسان والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية.

٣٤ - **السيد مينتي** (جنوب أفريقيا): قال إنه في سياق مجالات الأولوية التي حددتها المفوضة السامية لسنة الميزانية يظل الدعم للإجراءات الخاصة والآليات أمراً بالغ الأهمية لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتعتبر جنوب أفريقيا منظومة الهيئات التعاهدية بالأمم المتحدة حجر الزاوية لضمان احترام الدول الأطراف لالتزاماتها. ورغم ذلك، فإن بقاء هذه المنظومة مهدد بالخطر نظراً لعدم توقيع الدول وتصديقها على الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وللنزوع إلى إدراج تحفظات، وعدم وجود التمويل.

٣٥ - وفيما يختص بالدراسة المتعلقة بالتمييز على أساس التوجه الجنسي، من المحتم أن ييسر الفريق المدعو للانعقاد الحوار بشأن القضية، لا أن يزيد الخلافات عمقاً أو يكون مسرحاً لتبادل الاتهامات. وأضاف قائلاً إن العنصرية آخذة في التزايد في بلدان ومناطق عديدة. ولذلك، ترحب جنوب أفريقيا بجهود مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الهادفة إلى ترجمة الالتزامات الدولية المقررة بموجب إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى قوانين وسياسات وبرامج وطنية.

٣٦ - وسيكون من المفيد توافر المزيد من المعلومات بشأن الفهرس المقترح لتوصيات الاستعراض الدولي الشامل وكيف يؤدي مهمته في الواقع، وبشأن مستوى الدعم الممنوح حتى الآن لبرنامج زمالات المفوضة السامية للمنحدرين من أصول أفريقية. وأخيراً، تساءل عما إذا كانت لدى المفوضية خطط للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نظراً لبطء التقدم، لا سيما في أفريقيا.

٣٧ - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها مستعد للعمل مع المفوضية والدول الأعضاء الأخرى لضمان عدم السماح للعقبات البيروقراطية بعرقلة ولايات لجنة التحقيق. وفيما يختص بالجمهورية العربية السورية، تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بقلق شديد بفعل تقرير بعثة تقصى الحقائق. ورحبت المتكلمة بتشكيل لجنة تحقيق، وحثت بشدة على تعاون جميع أعضاء المجتمع الدولي تعاوناً تاماً.

٣٨ - وطلبت مزيداً من المعلومات بشأن ما يمكن عمله للتغلب على العقبات البيروقراطية والميزانوية الحائلة دون تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية العليا الحساسة زمنياً الصادرة بها تكليفات من مجلس حقوق الإنسان، التي من قبيل بعثات تقصى الحقائق ولجان التحقيق. كما طلبت معلومات بشأن الخطوات الممكنة لزيادة التعاون بين المفوضية والمقررين الخاصين ولجان التحقيق، وما ينبغي عمله عند رفض طلبات الدخول والتعاون المتكررة. وأخيراً، أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت هناك أية قضايا تعتقد المفوضة السامية أنه

ينبغي أن يبحثها مجلس حقوق الإنسان وليست مدرجة على جدول أعماله في الوقت الحالي.

٣٩ - **السيد ماكانغا** (غابون): أيَّد الملاحظات التي أدلت بها كينيا بشأن أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحترام التوزيع الجغرافي العادل للموظفين في المفوضية، وتزداد أهمية حقوق الإنسان بالنسبة للسلام والأمن، لا سيما في المناطق المتأثرة بالأزمات والصراعات التي من قبيل منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، حيث توجد تحديات مضاعفة.

٤٠ - وأضاف قائلا إن مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، الذي احتفل عام ٢٠١١ بمرور عشر سنوات على إنشائه يمثل أداة بالغة الأهمية لتحسين مراعاة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية. وقد ثبتت بقوة مصداقيته وجدواه. إلا إنه يحتاج إلى موارد بشرية ومالية إضافية لكي يفي بولاياته على ضوء الأزمات والصراعات المتعددة في المنطقة دون الإقليمية.

٤١ - **السيد أومبا أولنغا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن معظم انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحدث في الجزء الشرقي من البلد حيث توجد جماعات مسلحة أجنبية، لا سيما جيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وذكر أن بلده يتصدى لأنشطة هذه الجماعات المسلحة ليضمن مراعاة حقوق الإنسان في تلك المنطقة، ويتعهد بتقديم الدعم التام للمفوضية من أجل استعادة السلام والأمن هناك.

٤٢ - **السيد بابادودو** (بنن): قال إن تقرير المفوضة السامية يشير إلى ما يفترض أنه ترويع أو انتقام موجه ضد مَن يتعاونون مع الأمم المتحدة وممثليها في ميدان حقوق الإنسان. وسأل عن كيفية إمكان تفسير ذلك وعما إذا كان هناك سبب لرد الفعل هذا ربما يكون أعمق كثيراً مما نعرف.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن بنن تعتبر من غير المقبول بذل محاولات للاستهزاء بالحقوق الموجودة أو بذل محاولات لخلق حقوق أو إدخال مفاهيم جديدة لا يوجد لها حتى الآن أي محتوى. وقد أشارت المفوضة السامية إلى قضية التمييز، ولكن يبدو أنها تفضل تناول أفكار لا نراها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا مدعاة للأسف الشديد، لأن القضية الهامة بالنسبة للبلدان النامية هي كيفية ضمان الحق في الحصول على الغذاء، والرعاية الصحية الأولية، والمسكن. وقال إن وفده لا ينكر وجود الحقوق الجنسية، حسب محتواها، ولكنه يرى أن الاحتياجات ذات الأولوية ينبغي النظر إليها بتمعن أكثر.

٤٤ - وأعرب عن رغبة بلده مرة أخرى في توجيه الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ١٧١/٦٢ وقرارها ١٧٣/٦٣ بشأن السنة الدولية لتعلّم حقوق الإنسان، وفي معرفة الداعي لعدم ذكر القرارين في تقرير المفوضة السامية أو في عرض الحال أو في القرارات التي اعتمدها المجلس في الآونة الأخيرة.

٤٥ - **السيدة مبالا آينغا** (الكاميرون): أشارت إلى تقرير الأمين العام بشأن المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (A/66/325)، وقالت إن الكاميرون تحث على مواصلة الدعم للمركز القائم في ياوندي، الذي ساعد على تدريب الموظفين المكلفين بتدريس الديمقراطية ويقدم الدعم للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية. ورغم إشارة التقرير إلى أوجه النقص التي لا تزال موجودة في مجال تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في وسط أفريقيا، يأمل وفدها أن تلاحظ اللجنة الثالثة التقدم الذي أحرزه المركز، فضلاً عن التزام بلدان المنطقة دون الإقليمية بالتعاون مع المركز من أجل المثل الأعلى المتجسد في ثقافة السلام.

٤٦ - **السيدة كامينو** (كوبا): قالت إنه أثناء الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان قدمت كوبا مشروع القرار ٦/١٨ الداعي لإنشاء ولاية جديدة لخبير مستقل معني بتشجيع إنشاء نظام دولي ديمقراطي منصف، وقد قدم هذا القرار إلى الجمعية العامة كي تعتمده في الدورة الجارية. وسوف تسهم ولاية الإجراءات الخاصة هذه في تعزيز أعمال المفوضية.

٤٧ - ومضت قائلة إن كوبا، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، ستواصل مناصرة الحق في التنمية باعتباره قضية أساسية. ولا يكفي مجرد ذكر مناسبة مرور ٢٥ سنة على اعتماد إعلان الحق في التنمية، إذ يجب اتخاذ إجراءات معينة. وأخيراً، تكرر كوبا الإعراب عن أهمية مراعاة مبدأيّ الموضوعية والنزاهة في أعمال مجلس حقوق الإنسان، فضلا عن أهمية تعزيز التعاون لصالح حقوق الإنسان.

٤٨ - **السيد سليم** (مصر): قال إن أدوات المساعدة التقنية الموجودة لدى المفوضية تحتاج إلى تحسين. وأضاف قائلاً إن الوفد المصري سيقدر مقترحات المفوضة السامية في هذا الصدد، لا سيما فيما يختص بما إذا كان التمويل الكافي قد خصص لهذا الغرض. ومن الممكن أن يؤدي حوار شفاف صريح بين المفوضة السامية ومجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة دوراً هاماً في دعم الجهود الدولية. وسيكون من دواعي التقدير أن تحدث زيادة في التعاون والتشاور. وتود مصر أن تعرف كيف يمكن إجراء مثل هذا الحوار الصريح فيما يختص بإطار عمل المفوضية الاستراتيجي وتخصيص الموارد من الميزانية ومن خارجها.

٤٩ - وأعرب ترحيب مصر بالجهود المبذولة لتعزيز الهيئات التعاهدية. وقال إنها تتطلع إلى خطوات أخرى على الصعيد الحكومي الدولي للتوصل إلى إطار عمل توافقي يتيح لهذه الهيئات أن تعمل بمزيد من الفاعلية والكفاءة وأن تتحاشى الازدواجية مع آليات موجودة، من قبيل الاستعراض الدوري الشامل.

٥٠ - **السيد فَلوح** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده ظل يتعرَّض في الشهور الأخيرة لجرائم موجهة ضده وضد شعبه ترتكبها جماعات إرهابية مسلحة وترافقها حملة إعلامية غير مسبوقة، يساندها عدد من البلدان الغربية، بادعاءات تستهدف الأمن، والاستقرار، والوحدة الوطنية لأجل تقويض دعائم المؤسسات السورية والبلد ككل.

٥١ - وأضاف قائلاً إن الجمهورية العربية السورية ترحب بوفد من الأمم المتحدة معني بالمساعدات الإنسانية وقد استقبلت لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي كشفت عن عدم وجود شيء يستحق الإخفاء. وفضلاً عن ذلك، ذكرت الحكومة مراراً أنها مستعدة لاستقبال بعثة تحقيق من مجلس حقوق الإنسان بعد أن اختتمت تحقيقاً وطنياً شاملاً. وأضاف قائلاً إن بلده قدم في تموز/يوليه ٢٠١١ تقريره الوطني بموجب الاستعراض الدوري الشامل، وحظي التقرير بتأييد غالبية أعضاء المجلس ثم اعتمد أكثر من ١٠٠ توصية. وأخيراً، فإن حكومته مستاءة لأن المفوضة السامية لم تذكر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وتود الحكومة السورية معرفة المزيد عن التدابير التي تعتزم المفوضة اتخاذها لتعزيز حماية حقوق الإنسان في حالات النزاع، لا سيما حقوق الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وذلك لضمان نزاهة عملها.

٥٢ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومته تؤمن بالتعاون الإيجابي والتفاعل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان، ولذلك فإنها تخطط لدعوة المفوضة السامية واثنين من المقررين الخاصين لزيارة البلد في عام ٢٠١٢. وأكد أنه ينبغي أن تحافظ المفوضية على نهجها غير المنحاز وعلى استقلالها بينما تعمل

في إطار مبادئ مجلس حقوق الإنسان المقبولة، ويتعين عليها أن تتوقف عن التمسك في تقاريرها بقضايا لا تمثل قواعد حقوق الإنسان ومعاييرها المعترف بها دولياً.

٥٣ - **السيدة بيلاي** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إن النقاط المطروحة تمثل منظوراً جم الفائدة ورؤية متعمقة، وإن هدفها هو أن تبلغ الشفافية وتقدم معلومات بشأن كافة أعمال المفوضية. وقد شعرت بعض الوفود بأن عملها منحاز إلى الحقوق المدنية والسياسية؛ إلا أنها أعطت الأولوية على مدى السنوات الثلاث الماضية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الحق في التنمية، إلى جانب عدة أنشطة معينة. وهي لا تتصرف كقاض دولي بل تتصرف في حدود الولاية وإطار العمل المطروحين من الدول الأعضاء. ورغم أن جهودها الرامية إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها تجلب لها أحياناً المواجهة مع الدول فإن هذه الجهود تنفذ بروح التعاون. وعلى سبيل المثال، دُعي أفراد من المفوضية في خضم نزاعات كوت ديفوار، واليمن، وتونس، ومصر، ليبيا، لزيارة تلك البلدان وتقديم المساعدة.

٥٤ - وقد حاولت، منذ توليها منصبها، تحسين التنوع الجغرافي في صفوف الموظفين، وهي تطلب من الوفود أن تحيط علماً بهذا الاتجاه في التمثيل الجغرافي عموماً. وعلى وجه التحديد، هناك تحسن مميز في توظيف مرشحين من أفريقيا. وأعربت عن تقديرها لتعبيرات التأييد لاستقلال المفوضية، وأعربت عن اعتقادها بضرورة عمل المفوضية في تعاون وثيق مع مجلس حقوق الإنسان لتحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وبينما ينبغي توافر الوضوح والشفافية فيما تفعله المفوضية، بوصفها جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن التزاماتها المتعلقة بالإبلاغ هي التزامات تجاه الأمين العام وتجاه الجمعية العامة.

٥٥ - والميزانية العادية للمفوضية تمثل أقل من ٣ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وهذا أمر أشبه بفضيحة، لأن حقوق الإنسان دعامة من ثلاث دعامات تقوم عليها الأمم المتحدة. وباستمرار إضافة الولايات والتحول الضروري في الأولويات لتنفيذ تلك الولايات يُصعب التخطيط والإدارة الماليين ولا يمكن أن يستمرا، لا سيما فيما يتعلق بعدد بعثات تقصى الحقائق العاجلة. وثمة تقرير يجرى تقديمه أثناء دورة الجمعية العامة الجارية يشمل، على سبيل الخيارات، استعراضاً للولايات وللاحتياجات من الموارد فور انتهاء كل دورة؛ والحصول فوراً على تمويل من صندوق للطوارئ ممول من الميزانية العادية؛ وإنشاء صندوق للطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان، والاستفادة من آلية النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية.

٥٦ - وقد سألت بعض الوفود عن كيفية تمكُّن المفوضية من تغطية النفقات الإضافية. وهناك صندوق للطوارئ يستند إلى التبرعات، وهذا الصندوق يمكِّن المفوضية من الاستجابة لحالات الأزمات، ولكنه استنفد تماماً في وقت سابق من السنة نتيجة للبعثات الموفدة إلى تونس، ومصر، واليمن، ولجنيّ التحقيق اللتين كُلفت هي بتقديم الدعم لهما من أجل ليبيا وكوت ديفوار. وقد أُعيد ملء صندوق الطوارئ بتبرعات غير مخصصة الغرض، وذلك للحفاظ على قدرة استجابة سريعة؛ إلا أن موارده استنفدت مرة أخرى، وهي تشعر الآن بقلق شديد إزاء الحالة المالية. ورغم أن بعض الدول قطعت على نفسها التزاماً قوياً بالتعاون مع المقررين الخاصين يلزم عمل الشيء الكثير. ورأت أن التبرعات المعلنة من جانب الدول التي تسعى للحصول على عضوية المجلس يمكن أن تشمل التزامات من هذا القبيل، وأن الجمعية العامة يمكن أن تشجع المجلس على متابعة مثل هذه الإعلانات بصورة منتظمة.

٥٧ - ويجرى تزويد كل من المكلفين بولايات، لدى توليهم مناصبهم، بمدونة السلوك، المتاحة على الإنترنت؛ كما يتعين على كل منهم أن يوقّع على إعلان رسمي وارد بالمدونة. ومن المعتاد أن يوجه موظفو المفوضية العاملون معها انتباه المكلفين بولايات إلى مسؤولياتهم. وينبغي إحالة دواعي القلق بشأن سلوك المكلفين بالولايات إلى لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة، بموجب الإجراء الاستشاري الداخلي، لكي تتمكن الأطراف جميعها من تقديم إيضاحات بشأن أية ادعاءات متعلقة بتجاوز الولاية.

٥٨ - وذكرت أنها تداوم على الدعوة إلى التصديق على جميع المعاهدات، بما فيها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مما أسفر عن عدد كبير من التصديقات. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تضاعف حجم منظومة الهيئات التعاهدية، وهذا يعزى أساساً إلى نفاذ معاهدات جديدة وزيادة عدد اللجان. وتواجه الهيئات التعاهدية أزمة، لا سيما فيما يختص بالتمويل. وقد قدمت أطراف عديدة صاحبة مصلحة مقترحات لعلاج الحالة؛ إلا أن المقترحات المتعلقة بزيادة كفاءة ظروف العمل ينبغي أن تأتي من أعضاء اللجان أنفسهم. وقد عُقدت في سويسرا، بحضور ممثلي أكثر من ٩٠ دولة عضواً ورؤساء جميع الهيئات التعاهدية التسع، حلقة دراسية بشأن الموضوع استغرقت يومين. وأعربت المتكلمة عن أملها في إجراء حوار مماثل في نيويورك.

٥٩ - ومضت قائلة إن الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل ستبحث تنفيذ أكثر من ١٤ ٠٠٠ توصية من الممارسة السابقة عندما جرى استعراض حالة حقوق الإنسان في ١٩٣ دولة. وسوف يكون الفهرس العالمي لحقوق الإنسان، الذي من المقرر تحديثه قبل الدورة الثانية من دورات الاستعراض الدوري الشامل، الأداة الإلكترونية الوحيدة التي تضم توصيات من جميع آليات حقوق الإنسان وتسمح بإجراء مقارنة وتحليل شاملين للتوصيات الصادرة من جميع أنحاء منظومة حقوق الإنسان.

٦٠ - وأردفت قائلة إن 'الربيع العربي' قد أكد أن شاغل الناس في الشارع هو الفقر والغذاء والعمالة فضلاً عن الديمقراطية والمشاركة السياسية. وقد واصلت المفوضية زيادة الأنشطة ذات الصلة لتزيد من تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها. وفي عام ٢٠١١، خرجت بتقرير عن مؤشرات لرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين. كما نظمت المفوضية عملية تشاوريه بشأن الأراضي وحقوق الإنسان وحلقة عمل بشأن عمليات العدالة الانتقالية.

٦١ - وذكرت أن المفوضية ستواصل تقديم المشورة التقنية إلى الشركاء الوطنيين بوجودها الميداني في ٥٦ بلداً. وقد زادت الطلبات المقدمة إلى المفوضية بنحو سبعة أمثال ما كانت عليه من قبل. وأعربت عن أملها في الاستجابة لتلك الطلبات على أوفى نحو ممكن. وفيما يختص بقضية إدماج حقوق الإنسان في بنية السلم والأمن، تعمل المفوضية في تعاون وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ولديها بالفعل سجل طويل من التعاون فيما يختص بالبعثات المتكاملة.

٦٢ - وفي الختام، وفيما يتعلق بالشواغل المطروحة بشأن التوجه الجنسي والهوية الجنسانية، قالت إن المسألة، بوصفها تحدياً من تحديات حقوق الإنسان، ينبغي ألا تثير الجدال. فالمفوضية لا تحاول إنشاء حقوق جديدة بل كل ما في الأمر أنها تحاول إلقاء الضوء على حق كل شخص في التمتع بنفس الحقوق وبنفس القدر من الحماية المقرر بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقالت إنها تتطلع إلى مناقشة القضية بصورة إيجابية مع جميع الدول الأعضاء أثناء حلقة النقاش المتعلقة بالدراسة التي كُلفت بإعدادها، وإنها مقتنعة بأنه إذا

انصبّ التركيز على الانتهاكات المرتكبة ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرى الهوية الجنسانية فسوف يكون هناك تأييد متزايد للعمل على معالجة مثل هذه المشكلات معالجة أفعل.

٦٣ - **السيد نامبيار** (المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار): عرض تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/66/267) ووصف آخر التطورات المستجدة في الحالة بالبلد، ولاحظ أن الأمين العام قد ظل يساهم شخصياً بجهده فيما يختص بالموضوع طوال الوقت. وعلى الجبهة السياسية، كان الحدث الأهم هو الاجتماع الأول بين رئيس الجمهورية، والسيدة دو أونغ سان سوو كي، منذ عام ٢٠٠٢ عقب أول رحلة ذات طابع سياسي تقوم بها السيدة دو خارج يانغون منذ انتهاء تحديد إقامتها. وقد أعربت السيدة دو أونغ سان سوو كي علانية عن ثقتها في نوايا الرئيس الإصلاحية وأجرت ثلاث جولات من المحادثات مع وزير الرعاية الاجتماعية، شملت مناقشات بشأن منح العفو، وبناء السلام، والتعاون على ضمان القانون والنظام. وكان الوزير قد ذكر أن الحكومة ترغب في التعاون مع العصبة الوطنية للديمقراطية، بعد أن استكملت إجراء التسجيل القانوني.

٦٤ - ومنذ ذلك الحين، أُطلق سراح نحو ٢٢٠ سجيناً سياسياً كجزء من عفو منحه رئيس الجمهورية، وجرى تمرير قرار العفو عبر البرلمان بدعم من الجناح العسكري في المجلس التشريعي. وبينما رحب الأمين العام بهذا التطور دعا إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. وبموازاة ذلك، دعا رئيس الجمهورية الجماعات المسلحة الإثنية إلى الدخول في محادثات سلام مع حكومة المنطقة أو الولاية التي يوجدون فيها، وأنشئت لجنة سلام رسمية لحل النزاعات الإثنية. ونتيجة لذلك، أُبرم اتفاقان للسلام. وكان التغلب على تاريخ ميانمار الأليم الذي ساده النزاع الأهلي شرطاً ضرورياً لإقرار السلام والاستقرار اللازمين للتنمية.

٦٥ - وكان هناك نشاط سياسي مشهود، وقُدم عدد كبير من مشاريع القوانين إلى البرلمان الجديد، منها مشاريع قوانين قدمتها أحزاب المعارضة بشأن قضايا حساسة سياسياً. وثمة ثلاثة تطورات متصلة بالأمر كشفت عن اطراد ترسخ الجهود الإصلاحية. وأول هذه التطورات هو الاتفاق على النظر في مشروع قانون لتعديل قانون تسجيل الأحزاب السياسية، عقب اندلاع مشاعر القلق بسبب النتائج الأخيرة. وسوف تكون الانتخابات الفرعية، التي يجري فيها التنافس على ٤٨ مقعداً بالمجلس التشريعي في تشرين الثاني/نوفمبر، دليلاً على مدى استعداد الحكومة للمضيّ قُدماً لضمان عملية سياسية أكثر شمولاً للأطراف. وثاني التطورات هو القيام مؤخراً بسن قانون عمل جديد يكفل الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب. وإذا نفذ هذا القانون تنفيذاً سليماً فمن الممكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد. وثالث هذه التطورات هو إدخال قانون جديد لوسائط الإعلام يهدف إلى إزالة القيود القانونية القائمة التي تحد من حرية الصحافة. وفي هذا الصدد، سُمح للعديد من الصحفيين الأجانب والصحفيين المنفيين بزيارة ميانمار لتغطية المداولات البرلمانية.

٦٦ - وتزامنت خطى التطورات المحلية مع تجدد ارتباط ميانمار والمجتمع الدولي. وحدث في ميانمار الكثير مما يدعو للاعتقاد بأن الاحتمالات الحقيقية للتغير موجودة. ورغم ذلك، فإن حجم التحديات المقبلة يجب أن يكون محل دراسة. وإذا لم تجر على النحو المناسب إدارة الضغوط والتوقعات الكامنة في أي انتقال فإنها يمكن أن تفاقم المشكلات الموجودة بدلاً من أن تحلها. وجميع الأطراف بحاجة إلى مضاعفة جهودها لتعزيز الوحدة الوطنية، وتنفيذ الإصلاحات الموعودة، ومعالجة التحديات الجسيمة التي

تواجه البلد. وتحقيق انتقال معقول من الحكم العسكري إلى نظام مدني ديمقراطي يقتضي أن تتحاشى الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة العثرات وأن تحقق الحجم الأقصى للفرص المرافقة لتحول بمثل هذا الحجم والتعقيد. وإضافة إلى ذلك، سيحتاج المجتمع الدولي إلى زيادة عمله لدعم التغيير وتعزيزه.

٦٧ - وتشاطر الأمم المتحدة كثيرين في تصورهم، ومن هؤلاء السيدة دو أونغ سان سوو كي، بشأن إمكانية التغيير. ولجميع الدول الأعضاء مصلحة في رؤية ميانمار وهي تنجح في إدخال المزيد من الإصلاحات ودخول عصر الديمقراطية. والأمم المتحدة ملتزمة بسياسة المشاركة الشاملة مع حكومة ماينمار وشعبها في مجالات المساعدة السياسية والإنسانية والإنمائية. إلا أن منظومة الأمم المتحدة سوف تكون في وضع أفضل من ذلك فيما يختص بالمساعدة إذا أُزيلت القيود الموجودة على عملياتها.

٦٨ - **السيد ثانت كيو** (ميانمار): قال إن ميانمار شهدت على مدى السنة السابقة تغيرات هامة فيما يتعلق بالتقيد بالقيم الديمقراطية، الأمر الذي اجتذب اهتماماً إيجابياً من قبل المجتمع الدولي. وثمة نواب منتخبون يمارسون حقوقهم الديمقراطية في الهيئات التشريعية، ومناقشات برلمانية يجرى اطلاع الشعب عليها بوسائط الإعلام الرسمية والخاصة. وقد أوضحت الحكومة أن بوسع المواطنين الاشتراك بحرية في العملية السياسية؛ وهي تعمل على إيجاد حل سلمي بالاتفاق مع الجماعات المسلحة الوطنية. وجرى الاضطلاع بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية - الاجتماعية شملت زيادة المرتبات، وإصلاح نظام الرعاية الصحية العامة والضمان الاجتماعي، والارتقاء بالمعايير التربوية والصحية، وتعديل قوانين الصحافة، وتشجيع حفظ البيئة، وزيادة التدابير الرامية إلى التصدي للكوارث الطبيعية.

٦٩ - وأضاف قائلاً إن ميانمار تكِن التقدير لتعاونها مع الأمم المتحدة، وستواصل تعزيز هذا التعاون. وأعرب عن أمله في استئناف البرنامج القطري، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في المستقبل القريب. ورغم بقاء التحديات، فإن عملية الدخول في العصر الديمقراطي سوف تتقدم بطريقة دينامية مستدامة، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.